من دورة انتخابية إلى أخرى يزداد نزيف الإسلاميين (أرشيف)

تنتسب اليه، ككوة بديلة رئيسية في عدة دول خاصة تونس والمغرب ومصر.

بالعودة إلى سؤال البداية، فقد أثبتت الانتخابات أن خسارة الإسلاميين تصب في طاحونة النظام. طاحونة من يحكمون ويتحكمون في المنافع المادية. مردّ فوز حزبي السلطة، جبهة التحرير والتجمع الديمقراطي، الساحق على الإسلاميين وبقية القوى التي غدت مشاركتها في الانتخابات صورية فحسب، عاملان أولهما تراجع خطاب كل المعارضة بمختلف أطيافها وتيهانها وغرقها في أمور صغيرة شغلتها عن صياغة برامج تقنع الناس. وثانيهما تراجع الفعل السياسي برمته خاصة الإقبال على الانتخاب. فقد تقلصت نسب المشاركة المعلنة رسمياً باستمرار، ولم تتعدّ في كل الانتخابات من عام 1977 حتى الآن، حسب الأرقام الرسمية المعلنة من وزارة الداخلية والمجلس الدستوري، سقف 46 في المئة في أحسن الدورات وحدث أن نزل الرقم الى 35 في المئة. وصارت بفعل العزوف العام على المشاركة كل الأحزاب بما فيها التي تنال معظم المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية أقليات أمام «حزب الأغلبية». ولقد دفعت الخيبات الانتخابية بالأحزاب الإسلامية الى تشكيل أحلاف قدمت قوائم موحدة في الدورتين الانتخابيتين الأخيرتين في 2012 و2017. لكن الأحزاب المحسوبة على التيار الديمقراطي ظلت متفرقة ولم تتمكن من التقارب بل وبعضها تشرذم إلى تنظيمات مثلما هو الشأن بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي انشق عنه تنظيم جديد باسم «الحركة الشعبية الجزائرية» وصار يساويه في عدد النواب في البرلمان والمجالس، وكان التجمع حليفاً للسلطة أيضاً، وأيّد ترشيح عبد العزيز بوتفليقة في العهدة الأولى عام 1999 وشارك في الحكومة بوزيرين أحدهما عمارة بن يونس، الذي صار قائداً للمجموعة المنشقة وتم تعيينه مجدداً وزيراً لكن باسم حزبه الجديد. ولم تسلم جبهة القوى الاشتراكية، التي كانت في وقت ما أكبر أحزاب المعارضة غير الإسلامية، إذ انشق منها حزب جديد بقيادة أمينها العام السابق كريم تابو وكوّن حزباً مخالفاً في الاسم مماثلاً في السياسة. فلماذا عجز الديمقراطيون عن تحسين مكانتهم في المجتمع إلى مستوى يرشحهم بديلاً للنظام القائم في زمن أفول نجم الإسلاميين؟ هو ذا السؤال الكبير الذي ربما احتاجت الإجابة عنه الى عقد «مؤتمر ديمقراطي» يدرس ظاهرة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام طاحونة واحدة تستوعب إفرازات الخلاف.

* كاتب جزائري

والروحي الذي يبلغه أي مجتمع؛ هو المرتكز والأساس الذي يمكن الاعتماد عليه للقول بأن هذا المجتمع يمكنه أن يحقّق هذا المستوى أو ذاك من العدالة وقيمها، أو هذا المدى أو ذاك من القسط وأهدافه. فبمقدار ما يرتقي هذا المجتمع أو ذاك في مسيره المعنوي والأخلاقي والروحي، بمقدار ما يستطيع أن يقيم بالمستوى نفسه من معاني العدالة وقيمها. وبمقدار ما يتخلف عن الارتقاء في مسيره ذاك، بمقدار ما يتخلف عن إقامة العدالة وكلمتها. بل يمكن القول من جهة أخرى إن تخلف أي مجتمع عن إقامة العدالة في مختلف المجالات الاجتماعية أو ضعفه في ذلك؛ إنما هو مؤشر على تدنّي المستوى الأخلاقي لدى ذلك المجتمع، أو ضعفه المعنوي، أو تخلّفه على مستوى القيم الروحية لديه.

ويستفاد ممّا تقدّم أنّه إذا أردنا أن نعرف المستوى الأخلاقي لأي مجتمع، فما علينا إلّا أن نلتفت بشكل أساس إلى قدرته على إقامة العدالة. وإذا أردنا أن نعرف المدى الذي بلغه هذا المجتمع أو ذاك في تكامله الروحي ومسيره المعنوي، فما علينا إلّا أن نلتفت بالدرجة الأولى إلى مقدار ما يقيمه من عدالة في جنباته، ومختلف ميادينه ومجالاته.

إنّ المدى الذي يبلغه أي مجتمع في إقامة العدالة في الاقتصاد، والاجتماع، والإدارة، والسياسة، وفي توزيع الثروات، وفي سياسات الدخل، والسياسات الضريبية، وغيرها؛ هو المؤشر الحقيقي على المدى الذي قد بلغه هذا المجتمع في مستواه الأخلاقي، ومساره الديني، ومسيره الحضاري... وليس المؤشر في ذلك هو مستوى الرّفاه العام الذي وصل إليه، أو نسبة الدخل القومي، أو بعض مظاهر العمران العام، أو الحداثة العمرانيّة والظاهريّة، أو بعض التقدّم العلمي والصناعي، أو مدى استجابته للاحتفاليات الدينية واهتمامه بها وإقامته لها.

إن مدى الرقي الديني لأي مجتمع يقاس بمدى إقامة العدالة وقدرته على تسييلها في جميع الحقول الاجتماعيّة، ولا تقاس بمدى حداثته العمرانيّة أو الصناعيّة، أو بمدى إقامته للاحتفالات الدينية.

وإنّ الدرجة التي يبلغها أي مجتمع في استجابته للرسالات الإلهية والتزامه بها، تعرف من خلال ما يقيمه من قسط، ويحققه من عدل بين الناس وفيهم، وليس من خلال الظاهراتية الدينية ومجمل ما يرتبط بها. أي أن التديّن الحقيقي والفعلي لأي مجتمع إنّما يعرف من خلال ما أقامه من عدل في الاقتصاد والمجتمع والمال وفي مختلف المجالات، وما حقّقه من إصلاح في مجمل الميادين، وليس من خلال ما يقيمه من احتفالات، أو يرفعه من شعارات. العدالة هي المؤشر الحقيقي لتديّن أي مجتمع، ومدى عصمته من الظلم هو الميزان الأساس لورعه الدّيني.

إنّ من أهم التوصيات التي يمكن أن يخرج بها هذا المقال، هو أن على تلك المجتمعات والجهات الدينية، وخصوصاً تلك التي تلتزم بمدرسة أهل البيت (ع) ومخزونها المعرفي والمعنوي والأخلاقي، أن تعمل على الاستفادة بشكل أفضل من ذلك المخزون القيّم، والغني، والعميق، الذي تمتلكه تلك المدرسة، وذلك بهدف بيان جميع ما في ذلك المخزون من معارف أخلاقية، وقيم تربوية، ومعانٍ روحية... والعمل على تسييلها في الخطاب، والإعلام، والتربية، والعمل على رفع المنسوب الأخلاقي والتربوي في جميع مناحي الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسية وغيرها.

يبقى أن نشير أخيراً إلى أن تلك المدرسة - بما تعبر عنه من منظومة دينية - تملك فلسفة للوجود والخلق والحياة والإنسان، ورؤية كونية، ومنظومة أخلاقية، وبعداً معنوياً، ومخزوناً روحياً، وتراثاً معرفياً وفكرياً، بما يتيح لها أن تحقّق مدى أبعد من العدالة، ومستوى أرقى من القسط. طبعاً فيما لو استطعنا أن نفقه جوهر الدين ورسالاته القائم على إقامة القسط، وفيما لو أدركنا بوعي وعمق القيمة الدينية والأخلاقية والمعنوية التي تتصف بها تلك المدرسة، وعملنا بصدق وإخلاص على الاستفادة منها واستثمار معانيها وكان الولاء والانتماء حصراً وقصراً للعدل وأهله وللقسط وقومه.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

تَسقُط الأجساد وتنتصر الأفكار

محمد العبد الله *

«لا تُحمل الثورة على الشفاه ليثرثر عنها بك في القلوب من أجل الشهادة من أجلها»
تشي غيفارا

مدخل

ثلاثة أسابيع ونيف من الرصد والتعقب والمطاردة والاقتحامات نفذتها قوات العدو المحتل وأجهزة استخباراته وعملاؤها داخل الضفة الفلسطينية المحتلة بحثاً عن الفدائي المقاتل أحمد نصر جرار المتهم بأنه مسؤول الخلية الفدائية التي قتلت الحاخام المستعمر رزائيل شفاح في ريف مدينة نابلس يوم 2018/1/9. جاء انسحاب المجموعة من مكان تنفيذ العملية الفدائية التي تبعد أكثر من 50 كلم إلى منطقة التخفي والاستشهاد رغم كاميرات المراقبة وعيون المخبرين الخونة وأجهزة التنصت على كل الهواتف ليؤكد هذا إنجازاً كبيراً حققه المنفذون في استطلاع الأماكن التي تحركوا ضمنها، مع معرفة دقيقة بطبوغرافيا المنطقة.

رغم كل المحاولات العسكرية والاستخباراتية التي شملت مدينة جنين وريفها في منطقة واد برقين للقبض على قائد المجموعة، فإن قوات العدو وأجهزته الأمنية المدعومة بمعلومات وفرتها لهم أجهزة السلطة عبر «التنسيق الأمني» - باعتراف العدو وقادة التنسيق المدنس في السلطة - كانت تحصد الهواء، بل إن عدداً من جنود القوات المهاجمة سقط جريحاً برصاص أحد أبطال المجموعة، أحمد إسماعيل جرار، الذي استشهد وهو يغطي انسحاب ابن عمه أحمد نصر.

«أحمد النصر» امتداد لنهج متجذر

في تجربة المقاومة الفلسطينية المسلحة على مدى سنوات الصراع المستمرة مع الغزاة المستعمرين برزت أسماء كثيرة في مسار العمليات الفردية والمواجهات الواسعة. وفي العقود الأخيرة، يسطع اسم محمد الأسود «جيفارا غزة» قائد «الجبهة الشعبية» في قطاع غزة، الذي استشهد يوم 9 آذار/ مارس 1973 بعد أن عجز جيش الغزاة المحتلين ما يقارب ثلاث سنوات من البحث والمطاردة عن اغتياله أو اعتقاله. وفي مخيم جنين والضفة الفلسطينية المحتلة، برز اسم محمود طوالبة، قائد «سرايا القدس» (حركة الجهاد الإسلامي) في المخيم الباسل، الذي استشهد يوم 7 نيسان/ أبريل 2002 بعد أن قاد ورفاقه مواجهات أسطورية مع قوات العدو المحتل داخل المخيم. سنوات طويلة أمضاها «الطوالبة» ملاحقاً ومطلوباً لسلطة الحكم الإداري الذاتي والعدو الصهيوني، لكنه استطاع الإفلات من المطاردة الصهيونية والهرب من سجون السلطة، إلى أن قاد مع مناضلين آخرين معركة المخيم في وجه قوات الغزاة الصهاينة التي سقط لها فيها العشرات بين قتيل وجريح. وفي العقد الأخير، تعرفنا إلى أسماء الشهداء محمد رباح عاصي ومعتز وشحة ومحمد الفقيه ونشأت ملحم وباسل الأعرج، في سردية الملاحقة والمطاردة والتخفي والاشتباك مع قوات المحتلين حتى الطلقة الأخيرة ثم الاستشهاد.

محاولات كي الوعي الوطني

جاء استشهاد أحمد بعد شهرين على إعلان دونالد ترامب في 2017/12/6 أن مدينة القدس المحتلة هي العاصمة الأبدية لكيان العدو الاستعماري، وذلك في خضم حراك شعبي يعمّ الأراضي المحتلة في الضفة والقدس، وفي قطاع غزة المحاصر، رفضاً للإعلان المشؤوم وللوجود الاحتلالي الفاشي. لكن اللافت فيما ترتب على نجاح العملية الفدائية كان سرعة الوصول لمعرفة اسم قائد الخلية الفدائية كما ظهر من حجم المعلومات التي توفرت لأجهزة العدو الأمنية عبر كاميرات المراقبة المثبتة في أكثر من شارع وعلى مدخل معظم الأبنية، وما قدمته سلطة التنسيق الأمني من تقارير عن متابعتها للفدائي أحمد، عبر رصد كل من يعرفه: الأهل والأصدقاء.

وإذا كان لأي محلل وباحث في تتبع سيرة أبرز المناضلين الذي شكلوا للمحتلين صداعاً دائماً ورعباً مقيماً، على مر سنوات البحث والملاحقة والمطاردة التي امتدت لسنوات أو أشهر، فإن ما يجب التوقف عنده في تجربة «أحمد النصر» هو قصر المدة الزمنية ما بين تنفيذ العملية ويوم الاستشهاد، خاصة إذا قارنّا بهذه العجالة تجربة ملاحقة واختفاء «المثقف المشتبك» الشهيد باسل الأعرج الذي استشهد قبل أحمد بأحد عشر شهراً (2017/3/6)، التي امتدت لستة أشهر بعد خروجه وخمسة من رفاقه من معتقل السلطة. اختفى باسل تلك الأشهر محمياً بحذره الشديد وحركته المحدودة وشبكة الأمان الضيقة التي أحاطت به. أما أحمد، فلم يتمكن من عبور الشهر الأول للملاحقة. إن محاولات «كي الوعي الوطني»، والتخريب النفسي الذي مارسته السلطة على الصعد كافة: السياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، مدعوماً بالدور التخريبي «الناعم» للمنظمات غير الحكومية، المعروفة بمنظمات «إن جي أوز»، والمترافق مع انحسار واضح لدور القوى السياسية والمجتمعية في نشر وتأصيل ثقافة المقاومة التي تحصّن الفرد والمجتمع في مواجهة «الردة»، قد ظهرت بعض نتائجه عبر الحفاظ على «أمن الأنا/ الذات».

الفرد والمجتمع في مواجهة الغزاة المحتلين

أعاد إعلان الرئيس الأميركي المشؤوم إلى الهبة الشعبية/ انتفاضة شباب القدس، في انطلاقتها المستمرة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2015 تحريك موجة جديدة من المواجهات مع قوات العدو وحواجزه في العديد من نقاط الاشتباك. في تقرير نشره موقع «الانتفاضة» عن حصيلة شهر كانون الثاني/ يناير 2018، تم رصد 30 عملية فدائية توزعت ما بين عملية طعن واحدة، وعملية دهس، و5 عمليات إطلاق نار، إضافة إلى 16عملية رشق حجارة، وتفجير 7 عبوات ناسفة، و46 حادثة إلقاء زجاجات حارقة وأكواع متفجرة، في أكثر 426 نقطة مواجهة مع الاحتلال الصهيوني، أسفرت عن ارتقاء 9 شهداء، وإصابة 203 فلسطينيين.

وفي إحصائية جديدة صادرة عن الموقع عن حصيلة الأسبوع الأول من شباط/ فبراير 2018، نُفذت 7 عمليات فدائية أدت إلى مقتل صهيوني وإصابة 4 صهاينة بجراح مختلفة، في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وارتقاء 4 شهداء من الضفة كما أصيب 197 مواطناً بالرصاص الحي والمطاطي، إضافة إلى العشرات بالاختناق بالغاز والاعتداء بالضرب، خلال المواجهات التي اندلعت في 155 نقطة.

كان ضرورياً استعراض تلك الإحصاءات من أجل الرد على كل دعاة الاستسلام وتقديم التنازلات، ولتأكيد أن إرادة المقاومة ومواجهة المستعمرين المحتلين متأصلة ومتجذرة داخل المجتمع. وقد جاء إعلان ترامب ليصب الزيت على الجمر الموجود تحت الرماد، وليعيد الدفع بموجة جديدة من النضال الفلسطيني من أجل دحر الاحتلال وكنس وجوده: عسكراً ومستعمرات ومؤسسات ذيلية تابعة، عبر مشاركة أكبر كتلة شعبية في الشوارع والميادين، وفي مواجهة الحواجز للوصول إلى انتفاضة جماهيرية شاملة تنتقل عبر برنامج وطني وكفاحي من مرحلة إلى مرحلة للوصول لعصيان مدني شامل يضغط على الاحتلال ويجبره على الانسحاب دون قيد أو شرط.

شكلت انتفاضة القدس (تحديداً معركة البوابات على مداخل المسجد الأقصى) في تموز/ يوليو 2017 التي خاضها الشعب الفلسطيني بقيادة شعبية ميدانية نقطة مضيئة في المسيرة الكفاحية الوطنية، إذ قدمت دروساً لمن يريد الاستفادة منها في معارك التحرر من الاحتلال، لأن ما شهدته شوارع القدس وساحاتها في تلك الأيام المجيدة يصلح لأن يكون «بروفه» للمشهد الكفاحي المقبل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خاتمة

عند إعلان نبأ استشهاد أحمد نصر جرار، رقص المستعمرون فرحاً على إنجاز المهمة: جيشٌ وأجهزة أمن الكيان مستنفرة منذ شهر تقريباً لملاحقة فدائي! يا لعارهم! لكن الوزير المجرم أفيغدور ليبرمان انبرى قائلاً: «أُغلق الحساب مع من كان يلعب في الوقت الضائع». لكنه وحكومته يعلمان أن الحساب مفتوح دائماً ما داموا يدنسون أرض فلسطين، كما أكد لهم الفدائي المُطارد عبد الكريم عاصي بقتله حاخام مستعمرة «أرئيل» بعدة طعنات قرب سلفيت، قبل أن يستشهد أحمد النصر، بساعات.

منذ مئة عام ونيف والحساب مفتوح. فالشعب العربي الفلسطيني يواجه موجات الغزاة الجدد من «اليهود الصهاينة» ببسالة وبطولة نادرتين، رغم اختلاف أساليب المواجهة وطبيعتها وساحاتها. لكن اللافت أن قدرة الشعب الكفاحية ومخزونه لا ينضبان، خاصة أن الصراع واضح وغير ملتبس، إلّا لدى بعض المتوهمين بـ«السلام» مع الغزاة المحتلين الذين يشكلون داخل الشعب الفلسطيني «حصان طروادة».

إن أي تكرار للحديث عن البرنامج الكفاحي للحركة الوطنية الفلسطينية لا يعدو في هذه المرحلة سوى إعادة إنتاج لكلام متكرر - حتى لا نقول ثرثرة - لواقع لا تصلح قراءته إلّا بوحدة الشعب حول برنامج واحد ومُوَحدٍ عنوانه: المقاومة وإدامة الاشتباك مع العدو. وهذا ما ترجمه على أرض الوطن المحتل آلاف الشهداء الأحياء في ضمير الشعب الذين سقطوا أخيراً في ساحات المجد بالاشتباك المباشر من أمثال أحمد نصر جرار وباسل الأعرج ومعتز وشحة ونشأت ملحم، وآخرين.

* **كاتب فلسطيني**